

اللسان العربي من قضايا والثمانية

الدكتور السيد رزق الطويل

معهد اللغة العربية — جامعة أم القرى — مكة المكرمة

تعهيد :

هذا الموضوع أهمية خاصة من جانبي :
أو همما : أنه يتصل بجانب من جوانب دلالات الواو في اللسان العربي ، وهي كثيرة متعددة ،
تصل إلى آماد بعيدة في الدقة ، بالغة في التلطف حتى إن المعنى يتاثر بموقعها تأثراً كبيراً
حتى ذكر لها ابن هشام أحد عشر موقعاً ، وفي أول مواقعها العطف ذكر أنها تفرد عن
سائر حروف العطف بخمسة عشر حكماً^(١) كلها من قبيل الخصائص التركيبية
والاستعمالية والأسlovية ، مما يجعل دور هذه الأداة مؤثراً وفعلاً ..

كما نلاحظ أنها في مواضعها الأحد عشر تناولت الجوانب الصوتية ، والتصريفية
والدلالية ، والإعرابية .

ثانيهما : القول بواو الثانية جاء نتيجة لتأمل في الأسلوب القرآني فهو ثمرة دراسة قرآنية
انتهت بالدارسين إلى هذا المصطلح الذي كان موضع أحد ورد بين النحاة المتأخرین .

ويتكاثر القول في هذه الآونة حول الاتجاه إلى البيان القرآني ، وخصائصه الأسlovية
التي هي آية من عند الله على صدق الرسالة والرسول ، وسيلة للخلاص من مشكلات
النحو وتعدد الآراء فيه ، وطرح الفروض النظرية على ساحتها ، وتحليله مما يعاني منه من
قيود المنطق وعلل الفلسفة وحتى يقدم للدرس سهلاً ، في قواعد مقتنة لا يجد فيها وصباً
ولا نصباً .

(١) معنى الليب ج ٢ ص ٣٥٤ وما بعدها

و مهمتي في هذا البحث أن أتناول بدقة هذا الموقع من موقع الواو الذي يعزب عن فكر جهور الدارسين .
وذلك بيسط فكرته و تحديد أبعاده بإيجاز و ترکيز .

ثم التأريح لهذا المصطلح : متى نشأ ؟ وكيف ؟
والترجمة للعلام الذين أعلنوا اكتشاف هذا الموقع من موقع الواو .
وذكر الشواهد التي استندوا إليها ، واحتجموا بها .
ومناقشة هذه الشواهد ، وتخريجها عند النحاة السابقين الذين وجدوا قبل وجود هذا المصطلح أو وجدوا بعد وجوده ، وعارضوه ، وكان لهم تصور آخر في موقعه .
وفي النهاية تسجيل النتائج التي تتكشف لنا في طريق هذا البحث .

فكرة الواو الثانية .. كيف نشأت ؟

ترجع هذه القضية إلى طائفة من علمائنا الأعلام منهم من له صلة وثيقة بال نحو واللغة ، ومنهم من كانت صلته بالدراسة التحويية غير مباشرة ، وإن كانت تعنيه عناية بالغة فيما هو بصدده ، وفيما توفر عليه من دراسات في تفسير القرآن الكريم ، وكشف أسراره . ظهر هؤلاء جميعاً من خلال الملاحظة المتأنية لآيات القرآن الكريم أن الواو تأخذ موقعاً في العدد الثامن ، أو عندما تقرن بلفظ الثانية ، أو عندما تفهم الثانية ، ولو بدلالة صمنية غير مباشرة .

كما ذكروا أن العرب تعدد من واحد إلى سبعة ، وتسميه عشرة ، ثم يأتون بهذه الواو ويسمونها الواو العشرة ليدلوا بذلك على انقضاء عدد معين^(١) .
ويعنى هذا أن السبعة تعد وحدة عددية متكاملة ، تذكر أعدادها على التوالي بدون الواو حتى إذا انتهوا إلى الثانية ذكروا الواو ، دلالة على بداية جديدة أو اتجاه جديد في الحديث .

قال ابن عباس تعليقاً على آية الكهف ﴿ ويقولون سبعة وثامنة كلهم ﴾ : « حين

(١) الحجة في القراءات السبع ص ٣١ سورة الزمر ، وما نقله الثعلبي في تفسيره عن أبي بكر بن عياش مصورة ٣٣١ مركز البحث العلمي بأم القرى .

ذكرت الواو انقطعت العدة ، اي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها ، وثبت أنهم سبعة
واثامهم كلهم على القطع والثبات ^(١)

نتيجة لهذه الأفكار والتأملات اتجه بعض العلماء إلى القول بواو الثانية .

التاريخ لهذا المصطلح :

لم يكن لهذا المصطلح وجود قبل بداية القرن الرابع .

وكان الأوائل من علماء النحو يعالجون موقع الواو التي استنتاج منها العلماء فكرة واو
الثانية بتخريجات إعرابية تناسب موقع الواو على ضوء المصطلحات النحوية المتفق عليها
كالعاطف والاستئثار والحالية والزيادة .

وأول من أشار إلى هذا المصطلح من التحويين ابن خالويه^(٢) المتوفى سنة ٣٧٠ هـ
وجاء من بعده التعلبي المفسر^(٣) والذي سار على منهج التفسير المأثور والمتفق سنة
٤٢٧ هـ .

(١) تفسير الكشاف ج ٢ سورة الكهف .

(٢) ابن خالويه : الحسين بن أحمد بن خالويه بن حدان ، وكتبه أبو عبد الله ، نشأ في هوزان . ووفد على بغداد ، وقضى
جزءاً من حياته في رحاب سيف الدولة الحمداني محلب ، ومن أبرز شيوخه أبو بكر بن مجاهد ، وأبو بكر الأنباري
محمد بن القاسم ، وأبو عمر الزاهد ، وأبو سعيد السرافي ، وكان معاصرًا للمستي والأبي علي الفارسي ، وكان بينهما
مناقشة ، كا عاصر تلميذه ابن جني ، يشهد المترجرون له بمكانته في اللغة والنحو والقراءات ، كما ذكرت له المراجع
عشرات الكتب ، ومنها الحجۃ في القراءات السبع ، واعراب ثلاثين سورة من القرآن ، وليس من كلام العرب ،
وكتاب الفاذور الذي رد فيه على أبي علي الفارسي حينما ألف كتاب الاغفال ، ليد على شيخه أبي اسحاق الزجاج
توفي سنة ٣٧٠ هـ .

(٣) هو أبو اسحاق أحمد بن إبراهيم التعلبي البصري ، المقرئ ، المفسر ، كان حافظاً واعظاً ، رأساً في التفسير
والمعربة ، قال ابن خلكان : « كان أحد أهل زمانه في علم التفسير ، وصنف التفسير الكبير الذي فاق غيره من
التفاصير » وقد روی فيه وجوه الاعراب والقراءات ، وسماه الكشف والبيان عن تفسير القرآن وتوجد نسخة منه
مخطوطة غير كاملة بالكتبة الأزهرية ومصورة من إبريلدا بمراكز البحث العلمي ، كان كثيرو الشيوخ ، وأحد عنه أبو
الحسن الوادي التفسير وأثنى عليه توفى سنة ٤٢٧ هـ .

ثُمَّ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِمَا مُتَمَسِّكًا بِهَذَا الْمُصْطَلِحِ : الْحَرِيرِي^(١) ، وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٢) الْمُكْبَرِيُّ أَوْ هُمَا تَوَفَّى سَنَةُ ٥١٦ هـ وَالْآخِرُ سَنَةُ ٦١٦ هـ ثُمَّ نَظَامُ الدِّينِ النِّيَابُورِيُّ التَّوْفِيُّ. سَنَةُ ٧٢٧ هـ وَالْمُعَاصِرُونَ هُمَا وَمَنْ جَاءُوا بَعْدَهُمَا نَرَى مِنْهُمْ مَنْ أَيَّدَ هَذَا الْقُولُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَارَضَهُ وَبَالْغُ فِي مَعَارِضِهِ وَإِنْكَارِهِ .

الأَدْلَةُ وَالشَّوَاهِدُ الَّتِي اسْتَدَوْا إِلَيْهَا :

وَقَدْ اعْتَمَدَ الْقَائِلُونَ بِبَوْأِ الثَّانِيَةِ عَلَى عَدْدٍ مِنَ الشَّوَاهِدِ وَالْأَدْلَةِ ، وَكُلُّهَا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَسَأَعْرِضُ أَوْلَى الْأَمْرِ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ الْقَرَائِيَّةِ ، وَوَجْهَةِ الْاسْتَشَهَادِ بِهَا ، ثُمَّ أَقْدَمَ نَقْوِلَا مِنْ أَقْوَالِ هُؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ تَكَشِّفُ عَنْ رَأِيهِمْ فِيمَا اتَّهَوْا إِلَيْهِ مِنَ الْقُولِ بِبَوْأِ الثَّانِيَةِ .

١ — قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿الَّتَّابُونَ، الْعَابِدُونَ، الْحَامِدُونَ، السَّائِحُونَ، الْرَّاكِعُونَ، السَّاجِدُونَ، الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِرُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣) .
فَقَدْ أَدْخَلَتِ الْوَاءُ عَنِ الصَّفَةِ الثَّامِنَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالنَّاهِرُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ .

٢ — قَوْلُهُ سَبَحَانَهُ : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ، رَابِعُهُمْ كُلُّهُمْ، وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كُلُّهُمْ، رَجَاهَا بِالْغَيْبِ، وَيَقُولُونَ سِبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ﴾^(٤) .

فَقَدْ جَاءَتِ الْوَاءُ مَقْتَرَنَةً بِلِفْظِ الثَّانِيَةِ .

٣ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿هَنِي إِذَا جَاءَهُنَا وَفَتَحْتَ أَبْوَابَهَا﴾^(٥) .

(١) هُوَ أَبُو مُحَمَّدِ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيِّ الْحَرِيرِيِّ ، مُنْسُوبٌ إِلَى صِنَاعَةِ الْحَرِيرِ أَوْ يَعْدُهُ ، وَلَدُ الْمَلْشَانِ ، وَهِيَ قُرْيَةٌ مِنَ الْبَصَرَةِ سَنَةُ ٤٤٦ هـ ثُمَّ رَجَلَ إِلَى الْبَصَرَةِ وَتَأَدَّبَ بِهَا ، وَقَرَأَ الْعُرْبَةَ عَلَى أَبِي الْحَسْنِ الْجَاشِعِيِّ ، شِيَخِ إِمامِ الْحَرَمَيْنِ وَمِنْ مَؤْلِفَاتِهِ مَقَامَاتُهُ ، وَدَرْجَةُ الْغَوَاصِ ، وَمَلْحَةُ الْأَعْرَابِ فِي صِنَاعَةِ الْأَعْرَابِ أَرْجُوزَةٌ تَوَفَّى سَنَةُ ٥١٦ هـ .

(٢) أَبُو الْبَقَاءِ : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسْنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، مُحَبُّ الدِّينِ أَبُو الْبَقَاءِ ، خَوْيَيْ وَمُفْسِرُ لِهِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ (أَمَلَهُ وَأَمَنَ بِهِ الرَّجْنَ) وَلَهُ : التَّبَيْنُ فِي مَسَائلِ الْخَلَافَ ، وَلَهُ : الْلَّبَابُ فِي عَلَلِ الْبَقَاءِ وَالْأَعْرَابِ تَوَفَّى سَنَةُ ٦١٦ هـ .

(٣) سُورَةُ الْتَّوْبَةِ الْآيَةُ ١١٢ اسْتَشَهَدَ بِهَا التَّعْلِيُّ ، وَالْحَرِيرِيُّ ، وَالْقَاضِيُّ الْفَاضِلُ ، وَالْمُكْبَرِيُّ ، وَمِنْ قَبْلِهِمْ : أَبْنَ خَالِوِيَّهِ رَاجِعُ الْحَجَّةِ - الْكَشْفُ وَالْبَيَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ - دَرْجَةُ الْغَوَاصِ - كِلَيَّاتُ أَبِي الْبَقَاءِ .

(٤) سُورَةُ الْكَهْفِ ٢٢ اسْتَشَهَدَ بِهَا الْحَرِيرِيُّ وَمِنْ قَبْلِهِ أَبْنَ خَالِوِيَّهِ (الْحَجَّةُ : دَرْجَةُ الْغَوَاصِ) .

(٥) سُورَةُ الزُّمْرِ ٧٣ اسْتَشَهَدَ بِهَا أَبْنَ خَالِوِيَّهِ وَالْحَرِيرِيُّ (الْحَجَّةُ - دَرْجَةُ الْغَوَاصِ) .

- وهذا في شأن أهل الجنة ، وأبواب الجنة ثنائية ، ولأجل هذا جاءت الآية الخاصة بأهل النار بدون الواو .
- ٤ — قوله تعالى : ﴿ عَسَى رَبِّهِ إِنْ طَلَقَكُنَّ أَنْ يَدْلِهِ أَزْوَاجًا خَيْرٌ مِنْكُنَّ ، مُسْلِمَاتٍ ، مُؤْمِنَاتٍ ، قَانِتَاتٍ ، تَائِبَاتٍ ، عَابِدَاتٍ ، سَائِحَاتٍ ، ثَيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾^(١) دخلت الواو مع الصفة الثامنة .
- ٥ — قوله تعالى : ﴿ سَخَرُوا عَلَيْهِمْ سِعْيَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَّةِ أَيَّامٍ حَسُومًا ﴾^(٢) دخلت الواو هنا على لفظ الثانية .

ويرى ابن هشام أن عَدَ هذه الآية من بين شواهد واو الثانية سهو ، وإنما هذه الواو واو العطف وهي وجبة الذكر^(٣)

هذه هي الشواهد التي استند إليها القائلون بواو الثانية . وبقي علينا أن نذكر نصوصا من أقوال هؤلاء العلماء لتلقي مزيدا من الوضوح على ما قالوه .

ابن خالويه :

هو أول من نسب إليه القول بواو الثانية ، كما أسلفت . يقول في كتابه الحجة في توجيه الآية . ﴿ وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا ﴾ « بقراءة التشديد والخفيف ، فإن قيل : فما وجه دخول إحداها دون الأخرى ؟ فقل : فيه غير وجه ، قال قوم هي زائدة فدخلوها وخرجوها واحد ، كما يزاد غيرها من الحروف ، وقال آخرون : العرب تعد من واحد إلى سبعة وتسميه عشرة » ثم يأتون بهذه الواو فيسمونها واو العشر ، ليدلوا بذلك على انقضاء العدة ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ وَالْعَابِدُونَ ﴾ فلما سمى سبعة أتى بعد ذلك بواو ومثله قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ الْعَابِدِينَ كُلَّهُمْ ﴾ ومثله قوله تعالى في صفة الجنة : ﴿ وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا ﴾ ، لأن للجنة ثانية أبواب وللنار سبعة . وقال أبو العباس (المبرد) إذا وجدت حرفا في كتاب الله عز

(١) التحرير ٥ ذكرها التعلبي في تفسيره ، كما ذكرها فيما بعد القاضي القاضي .

(٢) الملاقة ٧ ذكرها التعلبي في تفسيره .

(٣) مغني الليب ج ٢ ص ٣٦٤ .

وَجَلَ ، لَهُ مَعْنَى حَسْنٍ لَمْ أَجْعَلْهُ مَلْغَى ، وَلَكِنَ الْتَّقْدِيرُ : حَتَّى إِذَا جَاءَوْهَا وَصَلَوَا
وَفَتَحَتْ لَهُمْ أَبْوَابَهَا «^(١)

مِنْ هَذَا النَّصِّ يَبْدُوا لَنَا أَنَّ ابْنَ خَالُوِيَّهُ لَمْ يَصْرُحْ بِمَصْطَلِحِ وَوْثَانِيَّةٍ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ
لِنَفْسِهِ شَأْنَ صَاحِبِ الرَّأْيِ الَّذِي يَعْلَمُ عَنْ اجْتِهَادِهِ فِيمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَأْيٍ ، لَكِنَّهُ
قَالَ : وَقَالَ آخَرُونَ .

وَسِيَاقُ عَبَارَتِهِ يَفِيدُ إِشَارَةً تَامَّةً لِفَكْرَةِ وَوْثَانِيَّةٍ ، وَأَنَّ بِعْرَاتِ الْمَبْرُدِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَبْرُدُ
وَغَيْرُهُ مِنَ النَّحَّاتِ الْأُولَائِ لَمْ يَفْكِرُوا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَصْطَلِحِ ، لَأَنَّ عَبَارَتِهِ فِيهِ رُضْنَى مُبِدِّأٌ
الْقُولُ بِزِيادةِ حَرْفٍ فِي الْقُرْآنِ مَا دَامَ وَرَاءَهُ مَعْنَى حَسْنٍ ، وَعَلَيْنَا أَنْ نَلْتَمِسَ لَهُ تَخْرِيجًا نَحْوِيًّا
مَقْبُولاً ، وَهَذَا الْفَهْمُ مِنَ الْمَبْرُدِ — فِي تَقْدِيرِ ابْنِ خَالُوِيَّهِ — يَسْنَدُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ
الْحَدِيثِ عَنْ وَوْثَانِيَّةٍ .

وَيَبْقَى هَذَا التَّسْأُولُ : هَلْ قَالَ أَحَدٌ قَبْلَ ابْنِ خَالُوِيَّهِ بِهَذَا الْمَصْطَلِحِ حَتَّى يَتَسَنى لَهُ أَنْ
يَقُولَ : وَقَالَ آخَرُونَ قَبْلَ ابْنِ خَالُوِيَّهِ وَسِيَّكُدُّ لَنَا ذَلِكَ عِنْدَمَا نَسْقُ رَأْيِ الشَّعْلَبِيِّ فِي
تَفْسِيرِهِ بَعْدَ .

الشعلي :

قَالَ الشَّعْلَبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ لِسُورَةِ الزُّمْرِ حَوْلَ مَعْنَى الْآيَةِ « وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ
زَمْرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا » : فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا السِّيَّعَةُ وَكَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ مَغْلَقَةً .
وَفِي آيَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ « وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا » قَالَ : الْوَاوُ وَوْثَانِيَّةُ مَجازٌ ، وَقَدْ فَتَحَتْ
أَبْوَابَهَا ، فَأَدْخَلَ الْوَاوَ لِيَانَ أَنَّهَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً قَبْلَ مُجَيَّبِهِمْ ، وَيَقُولُ : أَزِيدُ الْوَاوَ هُنَّا ؟ لَأَنَّ
أَبْوَابَ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَّةٌ وَأَبْوَابَ جَهَنَّمَ سَبْعَةٌ ، فَزَيَّدَتِ الْوَاوُ فَرْقاً بَيْنَهُمَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ
عِيَاشَ^(٢) : إِنَّهَا تَسْمَى وَوْثَانِيَّةً ، قَالَ : لَأَنَّ مِنْ عَادَةِ قَرِيشٍ أَنَّهُمْ يَعْدُونَ مِنَ الْوَاحِدِ

(١) الحجة في القراءات السبع ٣١١ .

(٢) أَبُو بَكْرِ بْنِ عِيَاشَ : شَعْبَةُ بْنُ سَالِمٍ الْأَسْدِيُّ الْهَشْلِيُّ الْكُوفِيُّ ، الْإِمَامُ الْخَدِيثُ الْمُعْرُوفُ ، كَانَ عَلِيًّا فِي
القراءاتِ ، وَحَجَّ فِي الرَّوَايَةِ وَلَدَ سَنَةَ ٩٥ ، وَتَوَفَّ مَعَ هَارُونَ الرَّشِيدِ فِي شَهْرِ وَاحِدٍ سَنَةَ ١٩٣ هـ ، عَرَضَ الْقُرْآنَ
عَلَى عَاصِمٍ ثَلَاثَ مَرَاتٍ وَعَلَى عَطَاءَ بْنِ السَّابِقِ ، وَأَسْلَمَ الْمُقْرِئَ ، وَرَوَى عَنِ الْحُرُوفِ سَعَاعَ الْكَسَابِ ، وَكَانَ
يَقُولُ : أَنَا نَصْفُ الْإِسْلَامِ (رَاجِعٌ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ، طَبَقَاتُ الْقَرَاءِ) .

فيقولون : خمسة ، ستة وثمانية فإذا بلغوا السبعة قالوا : وثمانية ، قال تعالى : ﴿ سبع ليل وثمانية أيام ﴾ وقال : ﴿ الثنائيون العابدون ﴾ وقال في الثامنة ﴿ والناهون عن المنكر ﴾ وقال : ﴿ ويقولون سبعة وثامنهم كلهم ﴾ وقال : ﴿ ثبات وأبكارا ﴾ وقيل : « زيادة الواو في صفة الجنة عامة على زيادة رحمة الله على غضبه »^(١) .

نلاحظ على قول التعلبي ما يأتي :

أ — انه عرض عدة أقوال في الواو ، والحكمة في وجودها في الآيات التي وجدت فيها ومنها القول بواو الثنائية .

ب — لم ينسب القول بواو الثنائية لنفسه ، بل إنه قال : « ويقال أزيد الواو هنا لأن أبواب الجنة ثانية وأبواب النار سبعة ، وهذا يؤكد لنا أن ابن هشام لم يكن دقيقا في تأكيده القول بنسبة واو الثنائية إلى ابن خالويه والتعلبي المفسر ، وقد عرفنا من كلام ابن خالويه أنه نسب القول فيها لغيره ، إذ قال : وقال آخرون .. » .

ج — كشف التعلبي عن شخصية جديدة هامة سبقت إلى القول صراحة بواو الثنائية هي شخصية أبي بكر بن عياش ، وذكر فيما ذكر كل الآيات التي قيل فيها بواو الثنائية ، ليس بعيد أن يكون هو الذي يعنيه ابن خالويه بقوله : وقال آخرون : وابن عياش هذا وهو المعروف بين القراء والمحدثين بشعبية ، واشتهر بكنيته ، وهو علم في القراءات والحديث ، وتوفي سنة ١٩٣ هـ كما أشرت .

الحريري :

تحدث الحريري في الدرة عن هذه الواو فقال : « ومن خصائص لغة العرب إلحاد الواو في الثامن من العدد ، كما جاء في القرآن الكريم ثم ذكر آياتي التوبية والكهف اللتين أشرت إليهما في الشواهد السابقة ، ثم قال : « ومن ذلك أنه جل اسمه لما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير الواو ، لأنها سبعة فقال : ﴿ حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها ﴾ ولما ذكر

(١) الكشف والبيان في تفسير القرآن نسخة مصورة ٣٣١ بمركز البحث العلمي — جامعة أم القرى — عن مخطوطه في شستيني بابيلدا — الجزء السابع سورة الزمر .

أبواب الجنة أحق بها وأوا لكونها ثانية فقال سبحانه : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفَتَحْتَ أَبْوَابَهَا ﴾ وَتُسَمَّى هَذِهِ الْوَاءُ وَالثَّانِيَةُ ^(١) .

فالحريري بعبارة صريحة واضحة يقول بواو الثانية ، ويراها من الخصائص التي امتاز بها اللسان العربي عن غيره ، وذكر لها شواهد ثلاثة من الكتاب العزيز .

كما نلاحظ أنه يرى الواو أقحمت لهذه المهمة فقط ، أعني الاقتران بالثامن بدليل أنه ذكر بعد هذا هذه القصة فقال :

« وَمَا يَنْتَظِمُ أَيْضًا فِي إِقْحَامِ الْوَاءِ مَا حَكَاهُ أَبُو اسْحَاقَ الرِّجَاجَ فَقَالَ : سَأَلَتْ أَبَا الْعَبَّاسَ الْمَبْرُدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي ظَهُورِ الْوَاءِ فِي قُولَنَا : « سَبِّحْنَاكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ » فَقَالَ : إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا عَثَانَ الْمَازِنِيَّ عَمَّا سَأَلْتَنِي عَنْهُ ، فَقَالَ : الْمَعْنَى سَبِّحْنَاكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ سَبِّحْتُكَ ^(٢) .

العكيري :

نص العكيري على مصطلح واو الثانية في كلياته ، وعلل ذلك بقوله : « لأن العدد قد تم شفعا ، ووترا في السبع ، وقيل جردت لمعنى الجمعية فقط وسلب عنها معنى المغايرة ^(٣) .

والعجب في الأمر أن أبا القاء لم يشر لهذه التسمية عند تفسيره لآية الكهف في كتابه : إملاء ما من به الرحمن ، ولكنه قال كلاما قريبا من كلام الرمخشري في الآية والذي سنشير إليه بعد ، إذ قال : « ﴿ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ ﴾ هِي الْوَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْجَمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صَفَةً لِنَكْرَةٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : إِنَّمَا دَخَلَتْ لِتَدْلِيلِ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسْتَأْنِفٌ حَقٌّ ^(٤) .

وعبارته الأخيرة تفيد ميله إلى ما صرحت به في كلياته من واو الثانية وإن لم يصرح به في آية الكهف لكن يبدو أنه في آية التوبه كان أكثر وضوحا ، إذ قال : إنما دخلت الواو

(١) درة الغواص ص ٣١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .

(٣) الكليات لأبي القاء ص ٣٦٧ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٠٠ .

في الصفة الثامنة إذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام؟ ولذلك قالوا: سبع من ثانية، أي سبع أذرع وثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك؟ لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

«وابن هشام يعتقد أبا البقاء فيما ذهب إليه في آية التوبه من القول بواو الثانية ويرى أنه على إمامته ذهب في الآية مذهب الضعفاء»^(١)

النيسابوري:

عرض هذه الواو في تفسيره، فقال في آية التحرم «ثبات وأبكارا»^(٢) يقال لها واو الثانية إلا أن للواو في هذا المقام فائدة أخرى، وهي أن وصفي الثبات والبكارة متنافيان لا يكون إلا أحدهما بخلاف الصفات المتقدمة فإنها ممكنة الاجتماع، فالمراد أن أولئك النساء جامعات للأوصاف المتقدمة، ولأحد هذين الوصفين»^(٣).

وكان النيسابوري هنا يرى أن واو الثانية يمكن أن يكون وراءها ملاحظة أخرى، ومعان دقيقة غير مجرد الاقتران بالثامن من الصفات ونحوها.

واو الثانية بين التأكيد والمعارضة:

ظهر هذا المصطلح الحاوي في فكر ابن خالويه على النحو الذي أشرت إليه وإن كانت الأولوية فيه ترجع إلى أبي بكر بن عياش القاريء المفسر، وهذا حذوه من ذكرت من الأعلام، وتلقفه المعاصرون لهم واللاحقون بالقبول والتأييد أو المعارضة والتسديد وذهب طائفة ثالثة إلى علاج الآيات موضوع الاستشهاد بصورة تجعل قولهم قريباً من قول من قالوا بواو الثانية.

وسنبدأ بعرض جانب من فكر هذه الطائفة.

(١) مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٦٤٣ (الواو المفردة).

(٢) النيسابوري: هو نظام الدين الحسن بن محمد الحسين القمي النيسابوري المتوفى سنة ٧٢٨ هـ ومن مؤلفاته تفسير المشهور: غرائب القرآن ورغائب الفرقان.

(٣) راجع غرائب القرآن ج ٢٨ ص ٨١، مطبعة الخليل القاهرة — طبعة أولى سنة ١٩٧٠ م.

مكي بن أبي طالب^(١):

قال في كتابه مشكل إعراب القرآن الكريم ، حول معنى الواو في قوله تعالى : « وثامنهم كلبهم » « أتت الواو هنا لتدل على تمام القصة ، وانقطاع الحكاية عنهم » ثم قال : « لو أن هذه الواو جاءت مع رابع وسادس كان هذا جائزًا ، ولو حذفت من الثامن لجاز »^(٢) .

ثم يطلق على هذه الواو واؤ الحال او واؤ الابتداء ، او واؤ إذ ، أي يعني إذ ومنه الآية : « وطائفة قد أهمتهم أنفسهم »^(٣) .

ومكي في هذا القول مضطرب تماماً ، فهو ذكر أن الواو تدل على تمام القصة وهو منطق من قالوا بواو الثانية ، وإن كان القول بها لا يزال غير معروف إلا عند ابن خالويه ، والتعليق المفسر ، ثم يعود فيذكر أن هذه الواو لو ذكرت مع الأعداد الأخرى لجاز ، ولو حذفت الثانية لكان جائزًا أيضًا ، وكأنه يميل إلى القول بزيادتها^(٤) ، وهذا يتناقض مع قوله بعد : إنها للحال ، أو للابتداء ، أو يعني إذ .

الزنخشري :

أما العالمة الزنخشري ، فقال في شرح آية الكهف : « وثامنهم كلبهم » إن هذه الواو تدخل على الجملة الواقعية صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعية حالاً من المعرفة في

(١) مكي بن أبي طالب القيسي : الحموي المقرئ ، ولد سنة ٣٥٥ هـ كان مبعراً في علوم القرآن والعربية ، سمع بعكة ومصر ومن مؤلفاته : مشكل إعراب القرآن ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٩٨)^(٢) .

(٢) مشكل إعراب القرآن ج ٢ ص ٣٩ .

(٣) المرجع السابق والآية ١٥٤ من سورة آل عمران .

(٤) ذكر ابن هشام من أنواع الواوات واؤ دخوها كخروجها ، وهي الزائدة ، أنتها الكوفيون والأخفش وجاءة وحل على ذلك (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) بدليل الآية الأخرى ، وقيل : « هي عاطفة والزائدة الواو في (وقال لهم خزنتها) وقيل : « لما عاطفناه والجواب مذدوف » المغني ج ٢ ص ٣٦٢ .

نحو قوله : مررت بزید وفي يده سيف ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قُرْيَةٍ إِلَّا وَهَا
كَتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(١) .

ثم قال : « إن هذه الواو فائتها : تأكيد لصوق الصفة بالموصف والدلالة على أن
اتصافها بها أمر ثابت مستقر » وقال أيضاً : « إن هذه الواو التي بيّنت أن الذين قالوا :
﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ ﴾ قالوا لهم متأكدون من صحة وقوفهم ، دون ظن أو شك ،
كما قال غيرهم ودليل ذلك : أتبع الله القولين الأولين قوله : ﴿ رَجَّاً بِالغَيْبِ ﴾ ، وأتبع
الثالث قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ثم يعزز الرمخشري قوله بهذا النقل عن ابن
عباس : « حين وقعت الواو انقطعت العدة أي لم يبق بعدها عدة عاد يلتقيت إليها ،
وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلّهم على القطع والثبات »^(٢) .

نرى من خلال كلمات الرمخشري ، وما استند إليه من كلام ابن عباس رضي الله
عنهم أنه قرن بهذه الواو معاني هامة ، منها ما هو نحو صناعي وهو تأكيد لصوق الصفة
بالموصوف ، ومنها ما هو في خدمة المعنى وهو الدلالة على ثبات الصفة واستقرارها ،
وكذلك الاشارة إلى أن ما بعدها صحيح مؤكّد دون ظن أو شك بدليل أن القول السابق
عليها وصف بهذا الوصف (رجماً بالغيب) وأن ما بعدها عقب عليه بهذا التعقيب ﴿ مَا
يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

والرمخشري بهذا يعزز ما استند إليه القائلون بواو الثانية ، وإن لم يقل بهذا المصطلح ،
وأتجه إلى توجيه نحوه بدليل ، يراه هو أولى بالقبول .

وقد سبق أن عرّفنا أن أبا البقاء العكّيري حذا حذو الرمخشري في تفسيره لآية
الكهف وقال بمثل قوله ، وإن صرّح في الكليات بالقول بواو الثانية .

(١) الحجر ٤ يقول ابن هشام من بين أنواع الواو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموضوعها
وإفادتها أن اتصافها بها أمر ثابت ، وهذه الواو أتبها الرمخشري ومن قلده ، ثم يقول : والمسوغ لمحىء الحال من
الكرة في الآية أمران : أحدهما خاص بها وهو تقديم النفي ، والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية ، إذ
الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجئها من الكرة المفني ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٢) تفسير الكشاف ج ٢ ص ٤٧٩ .

المؤيدون لواو الثانية :
وأما من ساروا على طريق التأييد وارتضوا هذا المصطلح سواء من المعاصرین لأصحابه
أو اللاحقين لهم ، فعنهم هؤلاء الأعلام :

الصفدي^(١) :

ذكر الصفدي الآيات السابقة ، واستحسن وجود الواو فيها وقال : « لعمري إن
هذا استقراء حسن » لكنه وافق على القول بواو الثانية في بعض الآيات ، وأعرض عن
هذا الرأي في بعضها الآخر فقال في قصة أهل الكهف إنه أتى بالواو مع الثانية ، لأن
القول الثالث أقرب إلى الحق ، لأنه قال : في القولين « رجما بالغيب » وفي الثالث ، قال
تعالى : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدْتِهِم ﴾^(٢) .

وهو في هذا قريب من قول الزمخشري وزاد عليه تصرّحه بواو الثانية واستحسانه هذا
الاستقراء الذي اعتمدته عليه القائلون بها .

وعندما عرض للآيتين : ﴿ ثَيَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ﴿ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ ﴾ قال : « إنما تقع بين المتضادين ، لأن الشيات غير الأبكار ، والأمرون بالمعروف
ضد الناهين »^(٣) .
وهو بهذا التوجيه في الآية عدل عن واو الثانية .

وأما في آية الزمر فهو ينحو فيها منحى النحاة الأوائل الذين سنتشیر لرأيهم بعد
ويناقش القائلين بواو الثانية فيقول : أثبت الواو ، لأن أبواب جهنم لا تفتح إلا عند
دخول أهلها ، زيادة في الضيق على من فيها ، وأما أبواب الجنة فإنها تفتح لأهلها قبل

(١) الصفدي : هو صالح الدين خليل بن أبيك (٦٩٦ - ٧٦٤) أديب مؤرخ ، من مؤلفاته : الواقي بالوفيات ،
والغيث المسجم - الأعلام ج ٢ ص ٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) الغيث المسجم ج ١ ص ٧١ .

(٣) يقول ابن هشام تعليقاً على آية التحرير ، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين مما تقسيم لم اشتمل على جميع
الصفات السابقة ، فلا يصح إسقاطها إذ لا تجمع الشيارة والبكارة ، وواو الثانية عند القائلين بها صالة للسقوط .
المغني ج ٢ ص ٣٦٤ .

دخولهم إليها إكراما لهم لقوله تعالى : ﴿ جنات عدن مفتوحة لهم الأبواب ﴾^(١) ثم ينافقش القائلين بواو الثانية في قوله تعالى ﴿ ثبات وأبكارا ﴾ إن الواو دخلت مع تعدد الصفات في قوله تعالى : ﴿ غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ولم تدخل في قوله سبحانه : ﴿ الملك القدس السلام المؤمن المهيمن ﴾ « ولا تضاد بين الغفران وقبول التوبة » ثم قال : لو سقطت الواو من « أبكارا » لاختل المعنى ، لأنهن لا يكن ثبات وأبكارا معا ، فاضطر إلى الواو لتدل على المغایرة^(٢) .

وكان الصفدي بهذا لا يرى القول بواو الثانية إلا في آية الكهف وحدها .

القاضي الفاضل^(٣) :

يدرك الصفدي نقاً عن ابن الحاجب أن القاضي الفاضل يقول بزيادة الواو في آية التحرير ﴿ ثبات وأبكارا ﴾ ويقول إنها واو الثانية ، ويبدو أنه كان ينسب لنفسه اكتشاف هذا الدليل من أدلة واو الثانية^(٤) .

ومن هنا نرى ابن هشام يقول تعليقا على هذه الآية التي ذكرها من بين شواهد واو الثانية وقال : ذكرها القاضي الفاضل ، ويتجه باستخراجها ، وقد سبقه إلى ذكرها الشعبي^(٥) .

المعارضون لواو الثانية :

وقد اتخذ جانب من أعلام العلماء منهج المعارضة لواو الثانية حتى إنهم وصلوا أحيانا إلى حد التسفيه من شأن القائلين بها .

(١) سورة ص / ٥٠ ، الفيت المسجم ج ١ ص ٧٠ .

(٢) الفيت المسجم ج ١ ص ٧١ .

(٣) هو عبد الرحيم البيساني من الأدباء المشهورين ، وصاحب طريقة في النثر الأدبي ، وكان رئيساً للديوان الانشاء في عهد صلاح الدين الأيوبي .

(٤) الفيت المسجم ص ٧١ ج ١ .

(٥) ابن هشام المغني ج ٢ ص ٣٦٤ .

الاسكندرى^(١) :

في كتابه الانتصاف من صاحب الكشاف ، المنشور على هامش تفسير الزمخشري ، تعليقاً على قول الزمخشري في تفسير آية الكهف ، يذكر أن هناك من قال بواه الثانية وأنه لا يوافق على هذه التسمية من سورة الكهف ، أو التوبة ، أو الزمر ، أو التحريم ، ثم يذكر وجهات من قالوا بها في هذه الآيات ، ويرد عليهم بقوله : هذا مردود ؟ لأن الواو إنما افترنت بهذه الصفة لترتبط بينها وبين الأولى التي هي الأمرون بالمعروف للتناسب الذي بينهما ، وهي دائماً تفترن في جميع مصادرها ، ومواردها ، كقوله تعالى : «أَمَرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٢) وقوله : «وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٣) .

وعلى هذا النحو يرفض الاسكندرى الواه الثانية ، ويرى أنها عاطفة ، وجاءت بين هاتين الصفتين لأجل التناسب ، واستأنس لهذا بعض الشواهد القرآنية التي جاء العطف فيها لأجل المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وما بينهما من تلازم في الواقع .

ابن القيم^(٤) :

عارض بشدة فكرة الواه الثانية فقال تعليقاً على ما قيل في الآية «وَفَتَحْتَ أَبْوَاهَا»^(٥) وأن الجنة لها ثمانية أبواب ، والنار لها سبعة : وهذا في غاية البعد ، ولا دلالة في اللفظ على الثانية حتى تدخل الواه لأجلها بل هذا من باب الحذف لكتبة بدعة وهي أن تفتح أبواب النار كان حال موافقة أهلها ففتحت في وجوههم ، لأنه أبلغ في مفاجأة المكروه .

(١) هو أحد بن محمد بن منصور ، ولد سنة ٦٢٠ وتوفي سنة ٦٨٣ هـ كان إماماً في النحو والأدب والأصول والفسر ، ومن كتبه : الانتصاف من صاحب الكشاف وبغية الوعاة ج ١ ص ٤٧٩ .

(٢) التوبة / ٧ .

(٣) سورة لقمان / ١٧ . راجع هامش الكشاف ج ٢ ص ٤٧٩ .

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن سعد ، يلقب بشمس الدين ، وكتبه أبو عبد الله ، وهو معروف بابن قيم الجوزية ، والجوزية مدرسة بدمشق بنها أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي ، وكان والد ابن القيم قيماً عليها ، كان من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمه له ، وكان بحراً زاخراً في شتى العلوم . من كتبه زاد العاد - اعلام المؤمنين - بداعي الفوائد - مدارج السالكين - طريق المجرتين . ولد سنة ٦٩١ هـ وتوفي ليلة الخميس ١٣ من رجب سنة ٧٥١ هـ ودفن بدمشق .

وأما الجنة وهي مأدبة الله ، فقد استدعاهم إليه مفتوحة ، وأقى بالواو العاطفة هنا الدالة على أنهم جاءوها بعد ما فتحت أبوابها^(١) .

ويبدو أن معارضة ابن القيم لواو الثانية مقصورة على آية الزمر : يقول : ولا دلالة في اللفظ على الثانية ، وهذا التخرج فيه معنى بديع ، وملحوظ طيب ، وإن كان سبق إلى هذا في قول المبرد والفارسي وغيرهما^(٢) إلا أن ابن القيم أضفى عليه بفكرة المستثير من البسط والوضوح واستقامته التفكير .

ابن هشام الأنباري :

قدم ابن هشام بحثاً شاملاً وموجزاً لواو الثانية^(٣) عرض شواهدها ، وناقشتها ، وكان قاسياً في هجومه على القائلين بها مما يؤكد أنه يرفضها بإصرار وإن ذكرها من بين موقع الواو الأحد عشر التي أحصاها وبسطها في كتابه معنى الليب .

أما مظاهر القسوة في الهجوم فتظهر فيما يأتي :

أ — قوله : واو الثانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ، ومن النحويين الضعفاء كابن خالوية ومن المفسرين كالتعليقي ، زعموا أن العرب إذا عدوا قالوا : ستة . سبعة وثمانية ، إيداناً بأن السبعة عدد تمام ، وأن ما بعدها مستأنف^(٤) .

ب — قوله : « وذهب أبو البقاء — على إمامته — في هذه الآية مذهب الضعفاء »^(٥) يعني بالآية قوله تعالى ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَر﴾ ومذهب الضعفاء هو القول بواو الثانية في تقديره .

ج — قوله في آية التحرير : « ذكرها القاضي الفاضل وتبعج باستخراجها وقد سبقه إليها

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٥٤، ٥٥.

(٢) المغني ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٣) المرجع السابق من ص ٣٦٢ إلى ص ٣٦٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٣٦٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٦٤ .

الشَّعْلِيٌّ » وَبَعْدَ ذَلِكَ بِسْطُورٍ قَلِيلَةٍ يَطْعُنُ الشَّعْلِيَّ ، وَيَقُولُ : « وَأَمَا قَوْلُ الشَّعْلِيِّ إِنْ مِنْهَا الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ سَبْعَ لِيَالٍ وَثَمَانِيَّةَ أَيَامَ حَسُومًا ﴾ فَسَهُوَ بَيْنَ »^(١) .

تَخْرِيجُ ابْنِ هَشَامَ لِلآيَاتِ :

عَرَضَ ابْنُ هَشَامَ تَوجِيهَاتٍ نَحْوِيَّةً لِلآيَاتِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا الْقَائِلُونَ بِوَاوِ الثَّانِيَةِ وَارْتَضَى مَا رَأَاهُ صَحِيحًا مِنْهَا وَأَيَّدَهُ وَدَافَعَ عَنْهُ .

فِي آيَةِ الْكَهْفِ ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ ﴾ .

ذَكَرَ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّهَا لِلْحَالِ ، وَقَدْرَ مُبْتَدَأِ مَحْذُوفَاً هُوَ اسْمٌ إِشَارَةٌ وَالتَّقْدِيرُ : هُؤُلَاءِ سَبْعَةٌ وَذَلِكَ لِيَكُونَ فِي الْكَلَامِ وَالْعَمَلِ فِي الْحَالِ .

ثُمَّ ردَّ ابْنُ هَشَامَ هَذَا الرَّأْيَ بِأَنَّ حَذْفَ عَامِلِ الْحَالِ إِذَا كَانَ مَعْنُوْيَاً امْتَعَ وَرَدُوا عَلَى الْمِرْدِ قَوْلِهِ فِي بَيْتِ الْفَرْزَدِقِ .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعْدَادَ اللَّهِ نَعْمَتِهِمْ إِذْ هُمْ قَرِيبُونَ وَإِذْ مَا مُثْلِهِمْ بَشَرٌ

إِنْ « مُثْلِهِمْ » حَالٌ نَاصِبَهُ مَحْذُوفٌ أَيْ وَإِذْ مَا فِي الْوُجُودِ بَشَرٌ مَمَاثِلًا لَهُمْ^(٢) .

ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِالْعَطْفِ : أَيْ عَطْفٌ جَمْلَةٌ عَلَى جَمْلَةٍ : هُمْ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ ، وَيَكُونُ فِي الْجَمْلَةِ مَقْتَرَنَةً بِالْوَاوِ تَصْدِيقًا لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ وَإِنَّهَا الرَّأْيُ الصَّحِيفُ فِي عَدَدِهِمْ ، كَمَا أَنَّ (رِجَاهَا بِالْغَيْبِ) تَكْذِيبٌ لِلْمَقَالَاتِ السَّابِقَةِ . وَكَلَامُ ابْنِ عَبَاسٍ الَّذِي أُورَدَهُ الزَّخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ مُؤَيَّدٌ هَذَا ، إِذَا قَالَ : حِينَ جَاءَتِ الْوَاوُ انْقَطَعَتِ الْعَدْدَةُ ، أَيْ لَمْ تَبْقَ عَدْدٌ عَادٌ يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا^(٣) .

ثُمَّ مضى ابْنُ هَشَامَ فِي الدِّفَاعِ عَنْ هَذَا الرَّأْيِ فِي قُولُ :

« إِنْ قَلْتَ : إِذَا كَانَ الْمَرَادُ التَّصْدِيقُ فِيمَا وَجَهَ مُجِيءٌ » قَلْ : رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَتِهِمْ مَا يَعْلَمُونَ

(١) المَرْجُعُ السَّابِقُ .

(٢) راجع المقتضب ج ٤ ص ١٩١ .

(٣) رأي ابن عباس هذا يمكن أن يكون حجة لمن قالوا بواو الثانية إذ استدروا إلى أن السبعة عند العرب نهاية عد - راجع ما نقله الشعبي عن أبي بكر بن عياش في هذا البحث .

إلا قليل ﴿ قلت : وجه الجملة الأولى : توکید صحة التصديق بإثبات علم المصدق ^(١) ، ووجه الثانية الاشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل ، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل ، أو لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ، وهذا كان يقول : أنا من ذلك القليل ، هم سبعة وثامنهم كلهم ^(٢) .

وفي آية الزمر ﴿ وفتحت أبوابها ^(٣) ذكر فيها عدة توجيهات منها أنها زائدة ، وأنها عاطفة ، وأنها واو الحال أي جاءوها مفتوحة أبوابها ، كما صرخ بفتحة حالا في قوله تعالى : ﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ^(٤) . ونسب ذلك الرأي الأخير لل McBride والفارسي وجاءة .

ثم رد على القول بواو الثانية في الآية بقوله : « لو كان لواو الثانية حقيقة لم تكن الآية منها ، إذ ليس فيها ذكر عدد البة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو ليست داخلة عليه ، بل على جملة هو فيها » ^(٥) . ولنا تعليقات على ما عرضه وما قاله ابن هشام من آراء في آية الزمر .

أو همما : لم يكن ابن هشام دقيقا في النقل عن المبرد ، إذ نسب إليه القول بأن الواو في الآية للحال ، بينما هو في المقتضب يرى الواو عاطفة والجواب محدوف إذ يقول : « وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، فأما حذف الخبر فالمعروف جيد ^(٦) ويعني بالخبر جواب الشرط وهو يرفض القول بزيادة الذي يقول به الكوفيون ^(٧) .

(١) هذا على أساس أن العطف من كلام الله ، لأن هناك من يقول : الجميع كلامهم .

(٢) مـ الـ الليـب جـ ٢ صـ ٣٦٣ .

(٣) سورة ص / ٥٠ .

(٤) مـ الـ الليـب جـ ٢ صـ ٣٦٣ . وكلام ابن هشام مأخوذ من كلام الزمخشري عند تفسير الآية في الكشاف .

(٥) المقتضب جـ ٢ صـ ٨٠ .

(٦) راجع الانصاف في مسائل الخلاف ص ٢٦٨ إلى ص ٢٧٢ وما يطل ما نسبه ابن هشام لل McBride أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرة بماض حالا من غير « قد » حتى إنه جعل الجملة من قوله (أو جاءوك حصيرة صدورهم) جملة دعائية لا حالية ، وقال : فاما القراءة الصحيحة فبما هي : (أو جاءوك حصيرة صدورهم) ، المقتضب جـ ٤ صـ ٤٤١ .

ثانيهما : رده لواو الثانية ذكره ابن القيم في كتابه بداع الفوائد وقد أشرنا إليه وسبقهما الشعلبي في تفسيره .

وفي آية التوبة ذهب إلى أن « الواو للعطف ، مقدما الحاجة في ذلك ، وهي أن الأمر والنهي متقابلان بخلاف بقية الصفات ، أو لأن الأمر بالمعروف ناه عن المنكر ، وهو ترك المعروف ، والنافي عن المنكر أمر بالمعروف ، فأشير إلى الاعتداد بكل منهما »^(١) وهي حجة سبقه إليها الاسكندرى في كتابه الانتصاف من صاحب الكشاف .

وفي آية التحرير : يرى الواو عاطفة ، ويقول : « والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين ، هما تقسم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة ، فلا يصح إسقاطها ، إذ لا تجتمع الشيوعة والبكاراة ، وواو الثانية عبد القائل بها صالحة للسقوط »^(٢) وقد سبق إلى القول بهذا التوجيه النيسابوري في تفسيره وقد أسلفنا رأيه .

تقسيم القضية :

هذه رحلة علمية مع واو الثانية .

أصبح أمامنا بعدها الإجابة عن سؤال لا بد من الإجابة عنه .

ما الرأي القوي في هذه القضية ؟

وللإجابة عنه نشير إلى توجيه النحاة الأوائل قبل القرن الرابع لهذه الآيات ثم نتبع ذلك بما بدا لنا من آراء ونتائج .

أ — توجيه النحاة الأوائل لنصوص واو الثانية :

رأي سيبويه :

يقول سيبويه : (وسألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت

(١) مغنى الليب ج ٢ ص ٣٦٤ .

(٢) مغنى الليب ج ٢ ص ٣٦٤ .

أبوابها ﴿ أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل ﴿ ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ﴾ ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ فقال : إن العرب قد تشرك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم الخبر لأي شيء وضع هذا الكلام ^(١) . فهو إذن يرى أن الجواب مذوف ، والواو الداخلة على « فتحت » عاطفة كما ذهب إلى هذا أستاذه الخليل ، وهو الرأي الذي سار عليه المبرد في المقتصب ونقله ابن هشام خطأ .

رأي الزجاج :

وفي رأي أبي اسحاق في رواية محمد بن يزيد « أن الجواب مذوف » وأن المعنى : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ، وقال لهم خزنتها : سلام عليكم طبتم سعدوا ^(٢) .

رأي الكوفيين :

اتجهوا إلى القول بزيادة في بعض هذه الآيات كآية الزمر وقد اتجه إلى ذلك الفراء في معاني القرآن ، وثعلب في مجالسه ^(٣) وذكرها ابن خالويه فيما ذكره من آراء في الآية .

رأي ابن جني :

يرى ابن جني أن الواو في آية الزمر زائدة مخرجة عن العطف ثم يقول : « وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون » .

يتضح لنا مما سبق أن آراء الحجاج الأول ^(٤) قبل القرن الرابع ، وبعده لا يخرج رأيهما في الواو التي وردت في الآيات التي استشهد بها لواو الثانية عن ثلاثة تخريجات :
أ — القول بالعطف .
ب — القول بالحالية في آيتها الكهف والزمر .

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٥٦ .

(٢) أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٣٥٨ المسألة ٤٢ .

(٣) راجع معاني القرآن ج ١ ص ١٠٧ . ٢٣٨ . ، ومجالس ثعلب ج ١ ص ٧٤ .

(٤) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٢ .

ج — القول بالزيادة في آية الزمر .

ب — آراء ونتائج :

أستطيع أن أصل بعد هذه الرحلة العلمية إلى عدد من الآراء والنتائج أراها حاسمة في هذه القضية :

أولاً : نسبة ابن هشام القول بباؤ الثانية لابن خالويه والتعليق ليست دقيقة لأن هذين العلمين نسباً هذا القول لغيرهما ، وعرضاه بين آراء أخرى ، وأن القول بها كان سابقاً لهما ، وفي تقديري أن أبو بكر بن عياش الذي نقل عنه التعليقي أول من قال بها .

ثانياً : يبدو لي أن القول بباؤ الثانية فكرة تعتمد على ذوق الأديب . ودقة حسه أكثر مما تعتمد على عقل النحوى وعمق تفكيره .

ومن هنا كان أكثر من قالوا بباؤ الثانية من المفسرين أصحاب الملاحظة الدقيقة كالتعليق والعکبری والنیسابوری ، أو من الأدباء كالحریری والصفدی ، والقاضی الفاضل ونحوهم ، وهم جیعاً — عدا العکبری — من غير المشتغلین بالصناعة النحویة .

وأما النحاة فعرضوا الرأي فيها بين آراء أخرى قيلت في شواهدها .
وليس معنى هذا أنها مجرد خاطر أو خيال ، وإنما لها تأصیل في اللسان العربي مستمد من ظاهرة لغوية قرضية ذكرها أبو بكر بن عياش الذي نقل عنه التعليقي .

ثالثها : نلاحظ أن ميدان الاستشهاد هو آيات القرآن الكريم في مواضع عده والبحث العلمي لا يمنع القول فيها ، وليس مقصورة على لفظ الثانية ، بل تأتي في كل موضع يصرح به بالثانية لفظاً ، أو مضمنها ، وكان ابن هشام غير مصيب في وصف التعليقي بالسهو عندما ذكر بين شواهدها الآية ﴿ سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ﴾ .

وهذا يوصلنا إلى فكرة جديدة هي أن الدراسة النحوية للقرآن قد تأتي بنتائج ذات بال في الدرس النحوى .

رابعها : في فكر بعض الذين لم يصرحوا بواو الثانية ما يؤيدوها ، نرى ذلك في عبارة ابن عياش وفي رأي الرمخشري ، ومكي بن أبي طالب القيسي .

خامسها : المعارضون لواو الثانية بدا عليهم التحامل ، وأخذوا القول بها مأخذًا ضيقاً على أساس أنها حل نحوى .

سادسها : القاعدة في الواو في الآيات التي استشهد بها هي العطف ، وهو الحال النحوى الأثلى ، والقول بالزيادة مرفوض ، ولا مسوغ له ، ولكن ماذا يمنع من القول بالثانية مع العطف ، وهو ملحوظ قوي وجميل وله اعتباره ، وفيه نكتة بلاغية لها شأنها ، والأسلوب القرآني أحق بها وأجدر ؟ .

والأجل هذا رأينا في كلام بعض العلماء ما يشير إلى الأخذ بالحال النحوى والبلاغي معاً ييدو هذا في رأي العكبرى ، والرمخشري ، والنمسابوري .

سابعها : أن من قنعوا لواو الثانية بأنها صالحة للسقوط غير مصيب ، إذ لم أجد ذلك في قول أحد من قالوا بها غير عبارة الشعلبي والقاضي الفاضل ، ولا يلزم من كونها للثانية أنها تكون زائدة ، لأنه لا يمكن الاستغناء عنها في أي آية من الآيات التي استشهدوا بها ، وابن هشام عدها قسمًا خاصًا من أقسام الواو ، وذكر قبلها الواو الزائدة التي أطلق عليها : واو دخوها كخروجها ، وبدليل ابن خالويه عد الزائدة قسيمة لواو الثانية ، مع وجوده أخرى .

هذه هي قضية واو الثانية ، وهذا هو تقويمها في تقديرى ، وهو اجتهد على طريق النهوض بلساننا العربي ، وسیر أغواره ، واستكناه أسراره ، وكشف مظاهر اقتداره حتى أصبح عاء كفنا لاحتواء الكتاب العزيز ، وألة قادرة للتغيير عما فيه من شريعة محكمة ، ومواعظ بالغة ، وأخبار صادقة ، وقصص حق .

والله من وراء القصد وهو حسيبي ونعم الوكيل ..

أهم المراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث

وهي مرتبة ترتيباً أبجدياً على النحو التالي :

بعد : القرآن الكريم .

- ١ - الأعلام لخير الدين الزركلي – دار العلم للملاتين – بيروت سنة ١٩٧٩ م .
- ٢ - الأفالي لابن الشحرى – ط الهند سنة ١٣٢٤ هـ .
- ٣ - املاء ما من به الرحمن من وجوه اعراب القرآن – للعكربى – م التقدم العلمية .
- ٤ - الانصاف في مسائل الخلاف – تحقيق محيي الدين – م الاستقامة – القاهرة .
- ٥ - الانتصار من صاحب الكشاف للاسكندرى – على هامش تفسير الكشاف المذكور بعد .
- ٦ - بدائع الفوائد لابن القيم – م منير الدمشقي – القاهرة .
- ٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – للسيوطى – ت محمد أبو الفضل سنة ١٩٧٩ م .
- ٨ - تهذيب التهذيب لشيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني – المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . ط أولى م دائرة المعارف النظامية – حيدر أباد سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٩ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ت عبد العال سالم – دار الشروق سنة ١٤٠١ هـ .
- ١٠ - الخصائص لابن جنى – ت النجار – ط دار الكتب – القاهرة ..
- ١١ - درة الغواص في أوهام الخواص للحريري – ت محمد أبو الفضل ، دار نهضة مصر بالفجالة .
- ١٢ - غرائب القرآن ، ورغائب الفرقان – م الخلبي القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

- ١٣ - الغيث المسجم في شرح لامية المعجم - للصفدي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥ م.
- ١٤ - الكتاب لسيبوه مطبعة بولاق - القاهرة .
- ١٥ - الكشاف عن حقائق التزييل - للزمخشري - ط دار المعرفة بيروت .
- ١٦ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن مصورة باليكروفilm رقم ٣٣١ بمركز البحث العلمي جامعة أم القرى .
- ١٧ - كليات أبي البقاء للعككري - ط بولاق سنة ١٢٥٣ هـ .
- ١٨ - معجم الأدباء لياقت - دار المأمون .
- ١٩ - مغني الليب عن كتب الأغاريب - دار التراث العربي - بيروت .
- ٢٠ - المقتضب للمبرد - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة .
- ٢١ - نزهة الأنبا في طبقات الأدباء - النحاة - القاهرة ١٢٩٤ هـ .
- ٢٢ - وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان - لابن خلkan - تحقيق محبي الدين - م السعادة - القاهرة .